الأمم المتحدة

S/2020/614



Distr.: General
29 June 2020
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في السودان

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة، هو التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان. ويركز التقرير على الاتجاهات والأنماط فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في دارفور والمنطقتين وأبيي بين 1 كانون الثاني/يناير 2017 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويقدم معلومات عن مرتكبي الانتهاكات، فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها أطراف النزاع لتحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك الحوار وخطط العمل. ويتضمن التقرير أيضاً مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في السودان.



220720 150720 20-08611 (A)



أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، هو التقرير السادس من تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان، ويغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويتضمن التقرير وصفا للاتجاهات في مجال الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ صدور التقرير السابق (S/2017/191) ويوجز التقدم المحرز والتحديات المطروحة منذ اعتماد استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في تموز/يوليه 2017 (S/AC.51/2017/3). وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التي تشترك في رئاستها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالنسبة لدارفور، والمنسقة المقيمة واليونيسف بالنسبة للمنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق) وأبيي، بالتحقق من الانتهاكات المعروضة في التقرير. وعملت فرقة العمل، حيثما أمكن ذلك، على تحديد هوية الجناة.

2 - ويبين هذا التقرير استمرار الاتجاهات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة التي يتضرر منها الأطفال في دارفور، والتي يُشكِّل القتل والتشويه والعنف الجنسي أكثرها شيوعاً. وارتكبت معظم هذه الانتهاكات عناصر مسلحة مجهولة وجرت في سياق العنف القبلي أو الصراعات بين البدو والمزارعين. وظل الأطفال في المناطق الريفية والأطفال النازحون عُرضة بوجه خاص للانتهاكات الجسيمة وعانوا من انتشار المتفجرات من مخلفات الحرب. وعُزي نحو ثلث مجموع الانتهاكات ضد الأطفال إلى قوات الأمن الحكومية، وهو كثيراً ما جرى في سياق العمليات العسكرية أو الاعتداءات على السكان المدنيين أو الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين. وتسبَّب الاقتتال الداخلي بين الفصائل المختلفة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في المزيد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي المنطقتين، لم يجرِ التحقق سوى من القليل جداً من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال بسبب استمرار عدم إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. ويتناول هذا التقرير بالتفصيل أيضاً التقدم المحرز في حمل أطراف النزاع على إنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها، مثل إتمام خطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال من قِبَل الحكومة وإحراز تقدم في وضع وتنفيذ خطط العمل مع الجماعات المسلحة.

ثانيا - الحالة السياسية والأمنية وأطراف النزاع

ألف - التطورات السياسية والأمنية

3 - تراجعت الأعمال العدائية بين حكومة السودان والجماعات المسلحة تراجعاً كبيراً نتيجة لعملية الصيف الحاسم (من كانون الثاني/يناير 2014 إلى حزيران/يونيه 2016)، التي قلصت وجود الجماعات المسلحة وأنشطتها في دارفور. وفقدت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة معقلهما في دارفور؛ غير أن كلتا الجماعتين حافظتا على وجود لهما في جنوب السودان وأفيد بأنهما نشطتان بشكل متزايد في ليبيا. وعززت الحكومة سيطرتها وسلطتها في جميع أنحاء دارفور، عدا جيوب صغيرة في منطقة جبل مرة ظلت تحت سيطرة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وبعد فترة هدوء نسبي خلال أغلب عام 2017، استأنفت قوات الأمن الحكومية عملياتها ضد الجماعة في عام 2018، بسبل منها القصف الجوي، وهو ما أسفر عن سقوط ضحايا في صفوف الأطفال. وفي الفترة نفسها، استهدفت حركة

جيش تحرير السودان/عبد الواحد القواعد ونقاط التفتيش التابعة لقوات الأمن الحكومية، في الأغلب من خلال هجمات الكر والفر المتقطعة.

4 - وأدت الانقسامات الداخلية بشأن الانخراط في مفاوضات مع الحكومة إلى المزيد من إضعاف وشرذمة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهو ما أفضى إلى صراعات على القيادة واقتتال داخلي بين مختلف الفصائل. وأسفر ذلك عن منافسة واشتباكات ضارية بين فصائل مختلفة وانتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وكان العداء الممتد أكثر من غيره هو ذلك القائم بين الفصيلين اللذين يقودهما صالح بورسا ومبارك علدوك على التوالي داخل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، والذي أطلق شرارته إعلان مبارك علدوك نيته التفاوض على اتفاق سلام مع الحكومة، حيث شن الفصيل الذي يقوده صالح بورسا هجمات على مواقع فصيل مبارك علدوك في قرية داية الواقعة جنوب غربي روكرو، وسط دارفور. وأدت تلك الهجمات المتقطعة إلى عمليات نزوح للسكان وانتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي شمال دارفور، قام جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية بمضايقة المدنيين وشن اعتداءات وهجمات عليهم، لا سيما في مخيم النازحين في سورتوني. وظل وصول الأمم المتحدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة متعذراً بسبب انعدام الأمن والقيود الحكومية في الفترة الممتدة من عام 2017 إلى أواخر عام 2019.

5 - وبينما خفت حدة الأعمال العدائية المسلحة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة في أغلب أنحاء دارفور، ظلت النزاعات القبلية على الاراضي والموارد الطبيعية تؤجج التوترات والاشتباكات. وكثيراً ما أسفرت المنازعات بين المزارعين والبدو على طرق الهجرة البدوية أو الوصول إلى أراضي الرعي والأراضي الزراعية عن مواجهات عنيفة. واستمر انتشار اختطاف الأطفال وقتلهم وتشويههم واغتصاب الفتيات على يد عناصر موصوفة بالبدو المسلحين في المناطق الزراعية. وكان للصراع على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية تأثير سلبي أيضاً على قدرة النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية. وظل النزوح الداخلي مصدراً رئيسياً للتعرض للخطر، إذ كثُر وقوع الأطفال النازحين ضحايا للانتهاكات الجسيمة. وعلاوة على ذلك، استمر تسبُّب وجود المتفجرات من مخلفات الحرب في دارفور في سقوط ضحايا في صفوف الأطفال.

6 - وفي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ظل وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد من كلٍ من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال سارياً طوال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن فصيل مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال اتهم قوات الأمن الحكومية بانتهاك وقف إطلاق النار في مناسبات عدة. وفي آذار/مارس 2017، قدم عبد العزيز الحلو، نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، استقالته بسبب خلاف بشأن إدراج تقرير المصير في مفاوضات السلام مع الحكومة. وفي 8 تموز/يوليه 2017، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال عن وقوع الانشقاق الرسمي بين الفصيل الذي يقوده مالك عقار في مناطق النيل الأزرق والفصيل الذي يقوده عبد العزيز الحلو في مناطق النيل الأزرق وفي جبال النوبة بجنوب كردفان. وأسفر الانشقاق عن توترات واشتباكات بين مؤيدي الفصيلين وعلى أسس إثنية، وعن عمليات نزوح لاحقة للسكان في النيل الأزرق. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدى استمرار منع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال للوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها من داخل السودان إلى تقييد الرصد في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي أبيي، ظل الهدوء النسبي يخيم على الحالة الأمنية بصفة عامة بينما استمرت التوترات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. وجرت حوادث عرضية لأنشطة إجرامية واعتداءات على يد عناصر مسلحة مجهولة الهوية، مما أسفر عن سقوط ضحايا في صفوف الأطفال.

7 - وخضعت العملية المختلطة لإعادة تشكيل وخفض تدريجي، وهو ما أدى إلى صعوبات في رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة وفي التحقق منها. وفي عام 2017، قرر مجلس الأمن أنه حدث تحسُّن عام في الحالة الأمنية في دارفور وقرر خفض وجود العملية المختلطة (القرار 2363 (2017)). وفي عام 2018، أُذن بالانسحاب التدريجي للعملية المختلطة من المناطق الأكثر استقراراً والتركيز على المناطق المتضررة من النزاع. وكجزء من تلك العملية، خضع قسم حماية الطفل في العملية المختلطة لتخفيض كبير في قدراته، وهو ما أثر سلباً على رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها والتعاطي مع الأطراف.

8 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، اندلعت مظاهرات شعبية في الخرطوم وانتشرت إلى ولايات أخرى بسبب غلاء المعيشة الناجم عن سحب الدعم الحكومي للسلع الأساسية. وأدت هذه القلاقل إلى عزل الرئيس عمر البشير من قِبَل القوات المسلحة السودانية في 11 نيسان/أبريل 2019. وكانت لتلك الأحداث انعكاسات في دارفور، حيث احتشدت جموع غفيرة في المراكز الحضرية الكبرى وفي مخيمات النازحين للاحتفال بالأحداث الجارية في الخرطوم. واستهدف المتظاهرون جهاز الأمن والمخابرات الوطني ومرافق قوات الأمن الأخرى، التي ينظر إليها بوصفها رموزاً للحكومة السابقة. وردت قوات الأمن الحكومية، ولا سيما قوات الدعم السريع، على الاحتجاجات بالقوة المفرطة، مما تسبب في سقوط ضحايا في صفوف الأطفال.

9 - وفي 17 آب/أغسطس 2019، بدعم من الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا، قام المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، وهي جماعة معارضة جامعة اضطلعت بدور رئيسي في تنظيم المظاهرات الشعبية، بالتوقيع على إعلان دستوري يُتفق بموجبه على ترتيبات انتقالية على مدى الأشهر التسعة والثلاثين المقبلة. وفي 21 آب/أغسطس، أدى أعضاء المجلس السيادي السوداني اليمين، حيث حلَّ المجلس محل المجلس العسكري الانتقالي. وتألَّف المجلس السيادي من خمسة عسكريين وستة مدنيين، من بينهم امرأتان. وأدى عبد الله حمدوك اليمين بوصفه رئيساً للوزراء في الحكومة الانتقالية في اليوم نفسه. وتولت الحكومة الجديدة المؤلفة من 18 عضواً، من بينهم أربع نساء، مهامها في 8 أيلول/سبتمبر.

10 - وفي غضون ذلك، استضاف رئيس جنوب السودان، بدءاً من نيسان/أبريل 2019، مفاوضات سلام بين حكومة السودان الانتقالية وجماعات المعارضة المختلفة المنضوية تحت مظلة الجبهة الثورية السودانية في جوبا. وأدت المحادثات إلى التوقيع، في 11 أيلول/سبتمبر 2019، على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض، الذي يُشكِّل خريطة طريق واتفاقاً لبناء الثقة. وعلاوة على ذلك، وافقت الحكومة على إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق البلد، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع في جبل مرة وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وسمح ذلك للأمم المتحدة، في أواخر عام 2019، بالدخول إلى أجزاء من تلك المناطق لأول مرة منذ سنوات عديدة، وهو ما أوجد فرصة متجددة للتعاطي مع الجماعات المسلحة بشأن حالة الأطفال المتضررين من النزاع.

باء - أطراف النزاع

قوات الأمن الحكومية

11 - القوات المسلحة السودانية هي القوات العسكرية للسودان، وتتألف من القوات البرية والقوات البحرية السودانية والقوات الجوية السودانية وقوات الدفاع الشعبي. وقد رُفع اسم القوات المسلحة السودانية من القائمة المدرجة في مرفقي التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح اعتبارا من عام 2018

(S/2018/465)، بعد اتخاذها جميع الخطوات الواردة في خطة عملها الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال.

12 - وتعمل قوة الشرطة السودانية تحت قيادة المدير العام للشرطة. وقام المجلس العسكري الانتقالي في أيار/مايو 2019 بحل قوات الدفاع الشعبي، وهي بنيان شبه عسكري أنشئ في عام 1989 من خلال قانون قوات الدفاع الشعبي دعماً لقوة الشرطة السودانية. أما قوة الشرطة الشعبية، وهي قوة احتياطية شبه عسكرية تتألف من المواطنين المحليين شكلتها الحكومة لتوسيع صفوف قوة الشرطة السودانية وتقديم المساعدة لها، فتستمد ولايتها من قانون الشرطة الشعبية لعام 1989.

13 - واستمر بروز قوات الدعم السريع ككيان أمني كبير، وكانت هذه القوات لاعباً أمنياً كبيراً في عملية الصيف الحاسم وهي تضم أفرادا من سلاح حرس الحدود السابق والميليشيات العربية المسلحة المتحالفة مع الحكومة. وفي كانون الثاني/يناير 2017، أقرَّ البرلمان قانون قوات الدعم السريع، الذي أدمج هذه القوات في القوات المسلحة السودانية. وأفيد بأن نحو 000 30 فرد من أفراد قوات الدعم السريع جرى استيعابهم في القوات المسلحة السودانية.

14 - وحل جهاز المخابرات العامة، الذي أنشأه المجلس العسكري الانتقالي في تموز/يوليه 2019، محل جهاز الأمن والمخابرات الوطني سابقاً. وأعيد تسمية الوكالة استجابةً لمطالب المحتجين بحل جهاز الأمن والمخابرات الوطني بسبب تورطه في الرد العنيف على المظاهرات الشعبية في أواخر عام 2018 وفي عام 2019. ولأغراض هذا التقرير، سيُشار إلى الجهاز باسم جهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة.

15 - وقامت قوات الأمن الحكومية المشتركة، المتألفة من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، بتنفيذ عمليات عسكرية ضد حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة. وشاركت أيضاً قوات مشتركة تتألف من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة في الرد العنيف على المظاهرات الشعبية في عام 2019.

الجماعات المسلحة

16 - أدت الانقسامات الداخلية والصراعات على القيادة إلى التشرذم التدريجي لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وتقلصت الأراضي الخاضعة لسيطرتها وكذلك قدراتها العملياتية تقلصاً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت انشقاقات قادة رئيسيين ممن وقعوا اتفاقات سلام مع الحكومة إلى تحولات في الولاءات واقتتال داخلي بين مختلف الفصائل. وشملت الجماعات المنشقة فصيل صالح بورسا بحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وفصيل مبارك علدوك بحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وحركة جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية بقيادة صديق الفوكة، وفصيل زنون بحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وحركة تحرير السودان - القيادة العامة بقيادة أمير يوسف آدم، وحركة تحرير السودان - القيادة الميدانية بقيادة يوسف علي شاغ. وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد مدرجة في قائمة تجنيد واستخدام الأطفال الواردة في المرفق الأول لآخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525) كطرف لم يتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال.

17 - وفي تموز/يوليه 2017، انشقت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى فصيلين، يقودهما مالك عقار وعبد العزيز الحلو على النحو الوارد بالتفصيل في الفرع السابق. وكان لفصيل مالك عقار وجود في أجزاء من ولاية النيل الأزرق، بينما سيطر فصيل عبد العزيز الحلو على أراضٍ في أجزاء من ولاية النيل الأزرق وفي جبال النوبة بولاية جنوب كردفان. والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال مدرجة في قائمة تجنيد واستخدام الأطفال الواردة في المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525) كطرف لم يتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال.

18 - وعلى الرغم من فقدان حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة معقلهما في دارفور منذ عام 2014، حافظت كلتا الجماعتين على وجود لهما في جنوب السودان وكانتا نشطتين بشكل متزايد في ليبيا. ووفقاً لفريق الخبراء المعني بالسودان، تمثل ليبيا مصدراً مهماً لتمويل هاتين الجماعتين الضالعتين في أنشطة المرتزقة والأنشطة الإجرامية (انظر S/2019/34 و S/2020/36). وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة مدرجتان في قائمة تجنيد واستخدام الأطفال الواردة في المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525) كطرفين لم يتخذا تدابير لتحسين حماية الأطفال.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

19 - في الفترة الممتدة بين عام 2017 وأواخر عام 2019، شكَّلت القيود على الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع في دارفور تحديات أمام التحقق من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وكان الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في جنوب كردفان والنيل الأزرق مقيداً طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك على الرغم من وقف إطلاق النار المعلن من قِبَل أطراف النزاع ودعوة فرقة العمل القطرية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى رصد إمكانية الوصول إلى تلك المناطق. ولذا فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تبين كامل تأثير النزاع المسلح على الأطفال في السودان.

دارفور

20 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 714 انتهاكاً جسيماً في دارفور، تضرَّر منها 679 طفلاً، من بينهم 291 فتاة. والغالبية العظمى من الانتهاكات (405)، بما فيها 144 انتهاكاً نتجت عن المتفجرات من مخلفات الحرب، لم يتسنَ نسبتها إلى أي طرف بعينه. وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن أكثر من ثلث مجموع الانتهاكات (272). وارتكبت الانتهاكات المتبقية البالغ عددها 37 انتهاكاً حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والمجموعات المنشقة عنها. وفي عام 2017، جرى التحقق من وقوع 213 انتهاكاً ضد الأطفال. وبلغ عدد الانتهاكات ذروته في عام 2018 (293). وفي عام 2019، تحققت الأمم المتحدة من وقوع 208 انتهاكات. وكانت ولاية جنوب دارفور هي الأشد تضرراً، حيث شهدت قرابة نصف (332) مجموع الانتهاكات ضد الأطفال، تليها ولايات شمال دارفور (161) ووسط دارفور (139) وغرب دارفور (75) وشرق دارفور (7). وإجمالاً، تمثلت أغلب الانتهاكات في أعمال القتل والتشويه (451)، يليها الاغتصاب والعنف الجنسي (171)، والاختطاف (53)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (31)، والتجنيد أو الاستخدام ومنع إيصال المساعدات الإنسانية (4 لكل منهما).

ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي

21 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 20 انتهاكاً جسيماً في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي، تضرر منها 17 صبيا وفتاتان وطفل رضيع لم يُستدل على نوع جنسه. وعُزيت الانتهاكات إلى عناصر مسلحة مجهولة (18) والقوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال (1 لكل منهما). ووقعت الانتهاكات في الأعوام 2017 (16) و 2018 (1) و 2019 (3) في جنوب كردفان (16) وأبيي (3) والنيل الأزرق (1).

ألف – تجنيد الأطفال واستخدامهم

دارفور

22 – تم التحقق من تجنيد واستخدام أربعة صبية من جانب حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. ووقعت تلك الانتهاكات في جنوب دارفور (2) وفي شمال ووسط دارفور (1 لكل منهما)، في عام 2019 (3) وفي عام 2017 (1). وعلاوة على ذلك، فإن فرقة العمل القطرية بصدد التحقق من الحالات المزعومة لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الدعم السريع.

23 – وتم التحقق من أربع حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب جيش تحرير السودان/عبد الواحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، جنّدت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد صبياً يبلغ من العمر 14 عاما في عام 2017 بعد انفصاله عن أسرته في أعقاب غارة جوية. واستُخدم الصبي لحراسة قواعد عسكرية ونقاط مراقبة تابعة لجيش تحرير السودان/عبد الواحد. وهرب الصبي من الجماعة في وقت لاحق وتلقى مساعدة لإعادة الإدماج. وفي عام 2019، هرب صبي يبلغ من العمر 14 عاما، كان قد جُنِّد في عام 2016، من جماعة صالح بورسا التابعة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، ولجأ إلى الحامية العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية في قولو، وسط دارفور، بعد أن أطلق النار على جندي لأنه عاقبه. وسلَّمت القوات المسلحة السودانية الطفل إلى جهات فاعلة معنية بحماية الطفل. وجُمع شمل الصبي مع أسرته في زالنجي، ولكنه ترك أسرته فيما بعد؛ ولا يزال مكان وجوده مجهولا.

24 – وواصلت فرقة العمل القطرية التحقق من مزاعم تجنيد واستخدام 14 صبيا في إطار ما أُبلغ عنه من تجنيد جماعي للأطفال قامت به قوات الدعم السريع. وفي 18 أيار/مايو 2019، تلقت فرقة العمل القطرية معلومات تفيد بأن 87 طفلا تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاما من جنوب دارفور التحقوا بمراكز التدريب التابعة لقوات الدعم السريع في مدينة نيالا. وأفادت تقارير أن هؤلاء الأطفال قد تلقوا تدريباً على تفريق المتظاهرين. وأفيد بأنهم أُرسلوا إلى الخرطوم ونُشروا في مناطق مختلفة لتنفيذ حملة القمع ضد المتظاهرين في حزيران/يونيه؛ وأُبلغ عن مقتل ثمانية منهم أثناء حملة القمع على أيدي أشخاص مجهولي الهوية، بينما عاد عشرة منهم إلى أسرهم في نيالا. وعلاوة على ذلك، تلقت فرقة العمل القطرية في آب/أغسطس 2019 ادعاءات بتجنيد واستخدام صبية من جانب قوات الدعم السريع في كبكابية، شمال دارفور، مما أدى إلى إغلاق مدرستين ثانويتين للبنين. ويُزعم أن هؤلاء الأطفال قد أُرسلوا إلى المملكة العربية السعودية واليمن. وسُمح لفرقة العمل القطرية بالوصول إلى معسكرات قوات الدعم السريع في دارفور، ولم تجد أي دليل على تجنيد الأطفال.

الاحتجاز بسبب الارتباط المزعوم بجماعات مسلحة

25 - في أيار/مايو 2017، اعتقلت قوات الدعم السريع أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً في كتم، شمال دارفور، لارتباطهم المزعوم بحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، واحتجزتهم القوات المسلحة السودانية. ونُقل الأطفال في تشرين الأول/أكتوبر 2017 من الاحتجاز العسكري إلى وحدة حماية الأسرة والطفل التابعة لقوة الشرطة السودانية لتلقي الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي وجمع شملهم مع أسرهم. ودعت الممثلة الخاصة وفرقة العمل القطرية إلى إطلاق سراح هؤلاء الأطفال، وقام النائب العام، نتيجة لذلك، بإسقاط التهم في 15 شباط/فبراير 2018.

26 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، اعتقلت قوات الدعم السريع 18 طفلاً واحتجزتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بقوات موسى هلال في شمال دارفور. وفي أعقاب الدعوة المشتركة التي أطلقتها فرقة العمل القطرية واللجنة الفنية المعنية بتنفيذ خطة العمل، التي يرأسها المجلس القومي لرعاية الطفولة، نُقل الأطفال إلى وحدة حماية الأسرة والطفل التابعة لقوة الشرطة السودانية في الفاشر، وأُطلق سراحهم بقرار من الوالي في 23 كانون الأول/ديسمبر. بيد أن الأطفال الذين أطلق سراحهم قد سُلِّموا لأفراد ليسوا من أقاربهم، مما أدى إلى تأخر جمع شملهم مع أسرهم.

باء - القتل والتشويه

دارفور

27 - شكلت عمليات القتل والتشويه نحو ثلثي جميع الانتهاكات التي تم التحقق منها والتي وقعت في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإجمال، فإن 451 طفلا (111 فتاة و 340 صبيا) تتراوح أعمارهم بين حديثي الولادة و 17 عاما قُتلوا (170) أو شُوِّهوا (281). وتعذر إسناد المسؤولية عن معظم هذه الإصابات (258) إلى أي طرف، بما في ذلك 144 حالة لأطفال قُتلوا أو شُوِّهوا بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب. ونُسب ما يقرب من 40 في المائة من أعمال القتل والتشويه إلى قوات الأمن الحكومية (176)، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية (68)، وقوات الدعم السريع (67)، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة (13)، وقوة الشرطة السودانية (12)، وقوات الدفاع الشعبي (10)، وعمليات مشتركة قامت بها القوات المسلحة السودانية/قوات الدعم السريع/قوة الشرطة السودانية (5)، والقوة المشتركة لمراقبة الحدود بين تشاد والسودان (1). ونُسبت الإصابات المتبقية إلى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (15) وفصيل أبو جمال وفصيل القيادة العامة التابعين لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (1 لكل منهما). وارتفع عدد الإصابات بين الأطفال من 146 إصابة في عام 2017 إلى 186 إصابة في عام 2018. وانخفض عددها إلى 119 إصابة في عام 2019. وقُتل الأطفال أو شُوِّهوا من جراء طلقات نارية (205)، ومتفجرات من مخلفات الحرب (144)، وهجمات بأسلحة ذات عيار ثقيل أو قصف جوي (43)، وجراء اعتداء جسدي أو أسباب أخرى (59). ووقعت الغالبية العظمى من الانتهاكات في جنوب دارفور (219)، ثم وسط دارفور (94)، وشمال دارفور (85)، وغرب دارفور (47)، وشرق دارفور (6).

28 - وتعذر إسناد المسؤولية عن أكثر من نصف الحوادث التي انطوت على قتل الأطفال وتشويههم (258) إلى أي طرف. ففي حالات كثيرة، وُصف الجناة بأنهم بدو مسلحون، ولم تتمكن فرقة العمل القطرية

من التحقق مما إذا كان الجناة ينتمون إلى أي جماعة بعينها. فعلى ســـبيل المثال، في 15 كانون الثاني/يناير 2017، قُتلت فتاتان تبلغان من العمر 10 أعوام و 11 عاماً، بين فينا وكيدجير في شـــرق جبل مرة، عندما هاجم مسـلحون، تم التعرف على أنهم من أصـل عرقي عربي، مجموعة النسـاء اللواتي كانت الفتيات يسافرن معهن ونهبوا جميع متعلقاتهن. وأُبلغت الشرطة بالحالة، ولكن لم يُتخذ أي إجراء ضد الجناة المشتبه فيهم. وفي 11 نيســان/أبريل 2017، أصـيبت فتاة تبلغ من العمر 17 عاما بطلقات نارية إثر هجوم شـنَّه رجال مسـلحون مجهولو الهوية، وصـفوا بأنهم بدو مسـلحون، في محلية قولو، وسـط دارفور. وأطلق الجناة النار على الفتاة ووالدتها أثناء مقاومتهما لمحاولة اغتصــاب. ونُقلت الفتاة ووالدتها إلى المسـتشـفى. وأُبلغت الشرطة بالحالة؛ بيد أن الجناة لا يزالون طلقاء. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر 2018، أطلق رجالٌ مسلحون مجهولو الهوية، يرتدون الزي العســكري ويركبون الجمال، النارَ على طفلة تبلغ من العمر 7 أعوام من مخيم زمزم للنازحين وأصابوها في صدرها، لدى قيامها بأعمال الزراعة في منطقة أبو زريقة، شمال دارفور.

29 - ولا يزال وجود المتفجرات من مخلفات الحرب يؤثر تأثيرا خطيرا على الأطفال في دارفور، حيث تســـبب في ما يقرب من 32 في المائة من إجمالي حالات قتل الأطفال وتشـــويههم في الفترة المشـــمولة بالتقرير. ويصــــادف الأطفال تلك المتفجرات أثناء اللعب أو جلب الحطب والماء أو رعي الماشـــية. وكثيراً ما يلعب الأطفال بالأشــياء التي لا يسـتطيعون التعرف عليها، أو يضــربونها بالحجارة أو بأشـياء أخرى، أو يلقون بها في النار، مما يتســبب في انفجارات تؤدي إلى خســائر في الأرواح أو فقدان للأطراف. فعلى ســـبيل المثال، في 26 كانون الثاني/يناير 2017، شُـــوِّه طفل يبلغ من العمر 8 أعوام بســـبب متفجرات من مخلفات الحرب في محلية الجنينة، غرب دارفور، أثناء رعيه للحيوانات. فقد التقط الصبي الجسم وحطَّمه بالحجارة مما أدى إلى انفجاره، وتسـبب ذلك في فقدانه لأصــابعه. وفي مثال آخر، في 6 أيار/مايو 2018، قُتل ســـتة أطفال (ثلاث فتيات وثلاثة صـــبية) تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام و 14 عاماً وجُرح طفلان (فتاة وصبي) في كركرة، أم دخن، وسط دارفور، أثناء اللعب بمتفجرات من مخلفات الحرب انفجرت لاحقا.

30 - وكانت قوات الأمن الحكومية مسـؤولة عن وقوع 176 إصــابة في صــفوف الأطفال خلال الفترة المشــمولة بالتقرير. ووقعت حوادث قتل وتشـويه في سـياق الهجمات العشـوائية بالذخيرة الحية أو القنابل الصـــاروخية التي تطال السـكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أثناء فرارهم من القرى التي تتعرض للهجوم، في كثير من الأحيان. وأثناء القتال في جبل مرة، وقعت إصــابات بين الأطفال نتيجة الهجمات التي شـنَّتها قوات الأمن الحكومية والميليشيات المتحالفة معها على المدنيين، ونتيجة القصف الجوي واستخدام الأسلحة البعيدة المدى والقصـيرة المدى ذات العيار الثقيل من جانب القوات المسلحة السودانية. فعلى سبيل المثال، في 29 آذار/مارس 2018، قُتل سـتة أطفال (أربعة صـبية وفتاتان)، وشُـوِّه صـبي واحد بطلقات نارية أثناء هجوم شـنَّته قوات الدعم السريع على فينا، شـرق جبل مرة، جنوب دارفور. وقُتل صـبيَّان اثنان جراء إضـرام النيران في منزلهما. وفي 13 أيار/مايو 2018، قُتل ثلاثة صــبية بالرصـــاص أثناء فرارهم من هجوم شــنَّته القوات المسلحة السودانية على قرية توري، جنوب جبل مرة، جنوب دارفور. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، قُتل أربعة صـبية في قصــف جوي على قرية توري وعلى قرية كويا، جنوب غرب جبل مرة. وفي 15 تموز/يوليه 2018، أطلقت القوات المســلحة الســودانية النار من ســلاح بعيد المدى من العيار الثقيل على قرية في شرق جبل مرة لجأ إليها النازحون، مما أسفر عن مقتل طفلتين تبلغان من العمر عامين و 3 أعوام.

31 - وتضـــرَّر الأطفال أيضــــا من الاســـتخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الحكومية أثناء المظاهرات العامة. وقد زادت هذه الحوادث بشـــكل ملحوظ منذ أواخر عام 2018، عندما أثارت المظاهرات

احتجاجا على غلاء المعيشة موجة من الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد أدت في نهاية المطاف إلى عزل الرئيس، السيد البشير، في نيسان/أبريل 2019. ففي 22 أيلول/سبتمبر 2018، قُتلت فتاة وشُوِّه تسعة صبية وفتاة واحدة عندما بدأت قوات الدعم السريع بإطلاق النار عشوائياً على مظاهرة سلمية احتجاجا على زيارة السيد البشير إلى مخيم كلمة للنازحين في جنوب دارفور. وفي 21 نيسان/أبريل 2019، أصيب ثلاثة صبية تتراوح أعمارهم بين 14 و 15 عاما بجروح بليغة عندما أطلقت عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة النار على نازحين كانوا يتظاهرون أمام المكاتب التابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة والقوات المسلحة السودانية في كتم، شمال دارفور. وفي 25 أيار/مايو 2019، أطلقت قوات الدعم السريع النار على المتظاهرين في كاس، جنوب دارفور، مما أدى إلى تشويه صبيين يبلغان من العمر 12 و 16 عاماً. وفي 15 أيلول/سبتمبر 2019، قُتل صبي يبلغ من العمر 15 عاماً بالرصاص وشُوِّه أربعة صبية تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً على أيدي عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة أثناء المشاركة في مظاهرة في مخيم ميرشينغ للنازحين، جنوب دارفور.

32 - ولم يقتصر هذا النوع من الحوادث على دارفور. ففي مناطق أخرى من السودان أيضا، تصدَّت قوات الأمن بعنف للمظاهرات، مما أدى إلى قتل وتشويه الأطفال. وأفادت تقارير بأن حملة القمع التي شنَّتها قوات الأمن الحكومية على موقع اعتصام في الخرطوم في 3 حزيران/يونيه 2019، وما تلاها من أعمال عنف في الخرطوم وفي مناطق أخرى من البلاد، قد أسفرت عن مقتل 19 طفلا وإصابة 49 آخرين، وفقاً لليونيسف[1]. وفي بيان صحفي في 11 حزيران/يونيه 2019، أدان مجلس الأمن بشدة أعمال العنف، وأعرب عن أسفه لوقوع خسائر في الأرواح وإصابات بين المدنيين. وفي 29 تموز/يوليه 2019، أطلقت قوات الأمن الحكومية النار على مظاهرة نظَّمها طلاب المدارس الثانوية في الأُبيِّض، شمال كردفان، مما أسفر عن مقتل خمسة أطفال وإصابة كثيرين آخرين، وفقا لليونيسف[2]. وحيث إن تلك الحوادث وقعت خارج المناطق المتأثرة بالنزاع في السودان، فإنها لم تدرج ضمن أعداد الأطفال الذين قتلوا وشُوِّهوا التي تم التحقق منها في إطار آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة.

33 - كما قُتل وشُوِّه أطفال في هجمات على المدنيين شنَّتها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والمجموعات المنشقة عنها، وفي اشتباكات بين فصائل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. فعلى سبيل المثال، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اقتحم رجلان مسلحان من أفراد حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد منزلا في قرية برداني، جبل مرة، وهاجما إحدى الأسر. وخلال الهجوم، قطعا قدم فتاة تبلغ من العمر 3 سنوات بسكين. وأُدخلت الطفلة أحد المستشفيات المحلية. وأحرق المسلحان أيضا منزلين في القرية.

(1) اليونيسف، "وسط تصاعد العنف والاضطرابات في السودان، الأطفال يقتلون ويجرحون ويحتجزون وتساء معاملتهم: بيان صادر عن المديرة التنفيذية لليونيسف السيدة هنرييتا فور"، 11 حزيران/يونيه 2019.

(2) اليونيسف، "لا ينبغي أن يُدفن أيُّ طفل في زيّه المدرسيّ: تصريح صادر عن عبد الله فاضل، ممثل اليونيسف في السودان"، 29 تموز/يوليه 2019.

ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي

34 - تحققت فرقة العمل القطرية من 18 حالة قتل (12) وتشويه (6) تضرَّر منها 17 صبيا وطفل واحد عمره 8 أشهر (لم يُعرف نوع جنسه). ولم تُنسب المسؤولية عن معظم هذه الانتهاكات (17) إلى جهة بعينها، بما في ذلك أربع حالات لأطفال تضرَّروا من متفجرات من مخلفات الحرب. وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال مسؤولة عن قتل طفل واحد. ووقعت تلك الانتهاكات في جنوب كردفان (15) وأبيي (3)، وتم التحقق من الغالبية العظمى منها (16) في عام 2017، في حين وقعت الحالتان المتبقيتان في عامي 2018 و 2019.

35 - وعلى سبيل المثال، في 13 شباط/فبراير 2017، قُتل صبي في العاشرة من عمره، مع والده، على يد عناصر من الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال خلال حادث نهب للماشية في منطقة باقاية، في محلية كادقلي، جنوب كردفان. وأفيد بأنه في 13 شباط/فبراير 2017، قُتل صبيَّان يبلغان من العمر 12 و 16 عاما من قبيلة تقلي في محلية العباسية، جنوب كردفان، على أيدي أفراد من قبيلة الكواهلة.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

دارفور

36 - تم التحقق من تعرض ما مجموعه 171 طفلا (169 فتاة وصبيّان اثنان) للاغتصاب أو أشكال أخرى من العنف الجنسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعذر تحديد هوية الجناة في حوالي 60 في المائة من هذه الحالات (101). وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن 65 حالة، بما في ذلك قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية (29 حالة لكل منهما)، وقوة الشرطة السودانية (4)، وقوات الدفاع الشعبي (2)، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة (1)، تليها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (4) وحركة جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية (1). ووقعت الانتهاكات في جنوب دارفور (63)، وشمال دارفور (53)، ووسط دارفور (32)، وغرب دارفور (22)، وشرق دارفور (1)، في عام 2017 (44)، وفي عام 2018 (68)، وفي عام 2019 (59).

37 - والأطفال في المجتمعات الريفية أو في مخيمات النازحين عرضة بشكل خاص للعنف الجنسي، حيث يعتدي الجناة على الضحايا في أغلب الأحيان أثناء العمل في المزارع أو جلب المياه أو الحطب، أو لدى القيام بأنشطة لكسب الرزق خارج المخيمات. ومع ذلك، يُعتقد أن ما يُبلَّغ عنه من العنف الجنسي ضد الأطفال في دارفور أقل مما يحدث في الواقع بسبب انتشار الإفلات من العقاب على نطاق واسع، والخوف من الانتقام، والوصم والتمييز، ومحدودية الخدمات المتاحة للناجين والناجيات. وبالإضافة إلى ذلك، ومع انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من عدة مناطق في دارفور، أصبحت الفتيات اللواتي يغادرن مخيمات النازحين أكثر عرضة للعنف الجنسي. وفي حين قُدِّم مرتكبو العنف الجنسي في بعض الحالات إلى العدالة، فإن مستوى المساءلة لا يزال منخفضا بالنظر إلى أن عدم وجود قانون شامل لحماية الشهود والتعويضات، وعدم كفاية المساعدة القانونية، ومحدودية وجود مؤسسات سيادة القانون في المواقع النائية، أمور لا تزال تثني الضحايا عن التماس العدالة، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280).

38 - وارتكب رجال مسلحون مجهولو الهوية، وُصف العديد منهم بأنهم بدو مسلحون، معظم حالات العنف الجنسي ضد الأطفال (101) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، في 23 كانون الأول/ديسمبر 2017، تعرَّضت فتاتان تبلغان من العمر 14 و 15 عاماً للاغتصاب على أيدي ستة رجال مسلحين مجهولي الهوية في منطقة راغي الزراعية، بالقرب من نيرتيتي، جنوب دارفور. وهوجمت الضحيتان أثناء عودتهما من مزرعتهما، وحُمِلَتا إلى أدغال مجاورة، حيث تعرضتا للاغتصاب. وأطلق الرجال المسلحون سراح الفتاتين بعد ساعتين من الأسر. وألقت الشرطة القبض على أحد الجناة في وقت لاحق. وفي 5 شباط/فبراير 2019، اغتُصِبت فتاتان تبلغان من العمر 16 و 17 عاماً، من سكان مخيم زمزم للنازحين في الفاشر، شمال دارفور، على أيدي جناة مجهولي الهوية وُصفوا بأنهم بدو مسلحون. وكانت الضحيتان قد ذهبتا لجمع القش مع نساء أخريات خارج المخيم، حيث صادفن الرجال المسلحين الذين ضربوهن وهدَّدوهن بالسلاح، ثم اغتصبوا الفتاتين وامرأة. وأُبلغت قوة الشرطة السودانية بالحالة، وتلقت الناجيات مساعدة طبية.

39 - وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن 38 في المائة (65) من حالات العنف الجنسي، ونُسبت معظم الحالات إلى قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية (مجموعها 58 حالة). فعلى سبيل المثال، في 3 آب/أغسطس 2017، تعرضت فتاة في السادسة من عمرها للاغتصاب على يد أحد عناصر القوات المسلحة السودانية في الملم، جنوب دارفور. وكانت الفتاة نائمة في منزلها عندما هاجمها الجاني. ووجدت العائلةُ الضحيةَ تنزف وتبكي بالقرب من منزلها. وأبلغت أسرةُ الضحية الشرطةَ بالحادث وأُلقي القبض على الجاني. وفي مثال آخر، في 29 آذار/مارس 2018، شنَّت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها هجوما على فينا، جنوب دارفور، واغتصب عناصرها سبع فتيات تتراوح أعمارهن بين 10 أعوام و 12 عاماً بينما كنَّ في طريقهن إلى مركز توزيع المياه. وفي 5 كانون الثاني/يناير 2019، تعرَّضت فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً من مخيم كساب للنازحين في كتم للاغتصاب على يد عنصرين من قوة الشرطة السودانية أثناء عودتها من المدينة. وأُبلغت قوة الشرطة السودانية بالحالة، وأُلقي القبض على شخصين مشتبه فيهما واحتُجزا في مركز شرطة كتم.

40 - ونُسبت خمس حالات عنف جنسي إلى جماعات مسلحة. فعلى سبيل المثال، في 25 أيار/مايو 2019، هاجمت جماعة صالح بورسا التابعة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد قرية ترغي في جبل مرة، واغتصب عناصرها فتاتين تبلغان من العمر 15 و 17 عاماً أثناء الهجوم. وفي اليوم نفسه، هاجم عناصر من جماعة صالح بورسا التابعة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد أيضا قرية دنقلا في جبل مرة، واغتصبوا فتاة تبلغ من العمر 16 عاما.

ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي

41 - تم التحقق من حالتي اغتصاب تعرَّضت له فتاتان ونُسبتا إلى القوات المسلحة السودانية وعناصر مسلحة مجهولة في النيل الأزرق وجنوب كردفان، ووقعت الحالتان في عام 2019. وفي 28 نيسان/أبريل 2019، تعرَّضت فتاة تبلغ من العمر 15 عاما للتهديد بالسلاح ثم للاغتصاب في مزرعتها على يد رجلين مسلحين مجهولي الهوية، يرتديان الزي العسكري ويركبان الجمال، في بلدة الفيض أم عبد الله، محلية أبو كرشولا، جنوب كردفان. وفي 12 آب/أغسطس 2019، تعرَّضت فتاة تبلغ من العمر 13 عامًا للاغتصاب على يد جندي من القوات المسلحة السودانية في الدمازين، النيل الأزرق. وهدَّد الجندي الفتاة ببندقيته بينما كانت في طريقها من السوق إلى المنزل، ثم اغتصبها في منزل فارغ قريب وتركها تنزف.

وأُبلغت الشرطة بالحادث، وتلقت الضحية دعما طبيا ونفسيا اجتماعيا. وأُلقي القبض على الجاني بعد يوم من الإبلاغ وسُرِّحَ من الخدمة. وحُكم عليه لاحقا بالسجن لمدة 20 عاما.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

دارفور

42 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 31 هجوما على مدارس (20) ومستشفيات (11)، ونُسب الكثير من هذه الهجمات إلى قوات الأمن الحكومية (15)، بما فيها قوات الدعم السريع (9)، والقوات المسلحة السودانية (5)، وبالاشتراك بين قوات الدعم السريع وميليشيا عربية (1)؛ ونسبت 4 من الهجمات على المدارس والمستشفيات إلى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهجمة واحدة إلى جيش تحرير السودان/عبد الواحد/جناح السلام والتنمية؛ وتعذر نسب 11 هجوماً لأي طرف. ووقعت معظم الحوادث في جنوب دارفور (15)، ثم شمال دارفور ووسط دارفور (6 لكل منهما) وغرب دارفور (4). وتم توثيق زيادة حادة من عام 2017 (8) إلى عام 2018 (17)، تبعها انخفاض في عام 2019 (6).

43 - ونُسبت الهجمات على 13 مدرسة ومستشفيين إلى قوات الأمن الحكومية. فعلى سبيل المثال، قامت القوات المسلحة السودانية في أيار/مايو 2018 بنهب مدرستي قوبو وشلّال الأساسيتين، ودمرت أسطحهما خلال هجوم على قوبو في جبل مرة. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، دخلت قوات الدعم السريع مستشفى الجنينة بدعم من رجال القبائل العرب، حيث ضايقت وهدَّدت الموظفين الطبيين بالسلاح، ودمَّرت أصول المستشفى، بما في ذلك مصرف الدم. ونتيجة لذلك، أضرب موظفو المستشفى عن العمل.

44 - وتعرضت خمس مدارس وستة مستشفيات للهجوم من قبل عناصر مسلحة مجهولة الهوية. فعلى سبيل المثال، قام ثلاثة رجال مجهولي الهوية يرتدون ملابس مدنية بإلقاء الغاز المسيل للدموع على مبنى مدرسة في زالنجي بوسط دارفور في 30 كانون الأول/ديسمبر 2017، حيث كان الطلاب والمعلمون يحتفلون بنهاية العام الدراسي. ونتيجة لذلك، أُدخلت 30 فتاة تتراوح أعمارهن بين 14 و 17 عاماً إلى المستشفيات: وخرجت 20 فتاة في اليوم نفسه، وبقيت 10 لمدد تتراوح بين يومين إلى أسبوع واحد، وكانت ثلاث فتيات في حالة حرجة. وفي 27 آب/أغسطس 2018، قامت ميليشيا مجهولة الهوية بإشعال النار في مدرسة القرآن في قرية اووا اتيم في جنوب دارفور أثناء انسحابها من المنطقة.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من استخدام 12 مدرسة من جانب قوات الدعم السريع (5) والقوات المسلحة السودانية (3) وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (2) وقوات الشرطة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة (1 لكل منهما) في شمال دارفور وجنوب دارفور ووسط دارفور (4 لكل منها). وقد استُخدم العديد من المدارس لأغراض عسكرية لسنوات، مما أثر سلباً على حصول الأطفال على التعليم. وبعد قيام فرقة العمل القطرية بجهود الدعوة، أخلت قوات الدعم السريع مدرستين، وأخلت قوات حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد مدرسة واحدة في عام 2019.

ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي

46 - لم تُسجَّل أي اعتداءات على المدارس أو المستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه تم التحقق من الاستخدام العسكري لخمس مدارس ومستشفيين، ونُسبت جميع تلك الحالات إلى القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان (مدرستان ومستشفى) وفي النيل الأزرق (3 مدارس ومستشفى). فعلى سبيل المثال، استخدمت القوات المسلحة السودانية في أيار/مايو 2017 في محلية الكرمك، ولاية النيل الأزرق ثلاث مدارس (مدرسة الكرمك الثانوية للبنين ومدرسة الكرمك الثانوية للبنات ومدرسة أساسية في قرية سالي) وعيادة صحية واحدة في قرية جُرط غرب. وأُخليت المرافق في عام 2018 بعد جهود الدعوة التي بذلتها فرقة العمل القطرية مع وزارة الدفاع.

هاء - الاختطاف

دارفور

47 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اختطاف 53 طفلا (11 فتاة و 42 صبيا) من قبل قوات مسلحة مجهولة الهوية (34) وقوات الأمن الحكومية (14)، بما فيها قوات الدعم السريع (9)، والقوات المسلحة السودانية (2)، وحرس الحدود (2)، وقوة الشرطة الشعبية (1)، وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (5). ووقعت عمليات الاختطاف في جنوب دارفور (33)، وشمال دارفور (15)، ووسط دارفور (4)، وغرب دارفور (1). وتم توثيق زيادة حادة من عام 2017 (13) إلى عام 2018 (22)، تبعها انخفاض في عام 2019 (18).

48 - ونُسبت معظم الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية إلى قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وحرس الحدود. فعلى سبيل المثال، اختطفت عناصر من القوات المسلحة السودانية في 5 حزيران/يونيه 2018 صبيا يبلغ من العمر 16 عاما من قرية ويرا في وسط دارفور واقتادته إلى جهة مجهولة. وكان الفتى الضحية مختبئاً في الغابات المحيطة بقرية ويرا مع مجموعة من النساء اللواتي كن يخططن للفرار عندما صادفن الجناة. وفي 16 آذار/مارس 2018، اختطف عنصر من قوات الدعم السريع صبياً يبلغ من العمر 16 عاما يعيش في مخيم الحصاحيصا للنازحين في زالنجي بوسط دارفور مع رجلين أثناء جمعهم الحطب. واقتيد الضحايا إلى منزل أحد أفراد قوات الدعم السريع وأُطلق سراحهم في اليوم نفسه، بعد دفع فدية.

49 - وغالباً ما تكون الحالات المنسوبة إلى رجال مسلحين مجهولي الهوية متعلقة بالنزاعات القبلية. فعلى سبيل المثال، اختطف مسلحون مجهولون في 12 آذار/مارس 2018 ثلاثة صبية من مخيم دريج للنازحين في نيالا، جنوب دارفور، واتهموا النازحين في المخيم بسرقة ماعزهم. وقد أُطلق سراح الصبية في نهاية المطاف بعد أن دفع النازحون ثمن الماعز المسروق.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

دارفور

50 - ظل الوصول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة غير متاحاً للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير بسبب

العمليات الجارية والقيود التي تفرضها الحكومة. وخُفِّفت القيود في أواخر عام 2019، مما سمح للعملية المختلطة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بدخول بعض المناطق للمرة الأولى منذ سنوات عديدة.

51 - وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية من أربع حوادث لمنع وصول المساعدات الإنسانية: حادثتان في وسط دارفور وواحدة في كل من شمال دارفور وغرب دارفور. ونُسبت اثنتان إلى القوات المسلحة السودانية، إحداهما إلى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وأخرى إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية. ووقعت ثلاثة حوادث في عام 2019 وواحدة في عام 2017، وشملت اختطاف عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وتقييد الحركة، ونهب السلع الإنسانية.

52 - فعلى سبيل المثال، قامت عناصر من فصيل صالح بورسا التابع لحركة جيش تحرير السودان/ عبد الواحد في 3 تموز/يوليه 2019 باختطاف أربعة موظفين تابعين لمنظمة دولية غير حكومية وسائقهم. وقد أُطلق سراحهم في اليوم التالي، بعد دفع فدية حسبما زُعم. وفي 24 حزيران/يونيه 2019، أوقفت بعثة إنسانية مشتركة بين الوكالات كانت في طريقها إلى منطقة كرينك في ولاية غرب دارفور من جانب أفراد ينتمون إلى الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، زعموا أنه لم تتبع الإجراءات السليمة لدى تنظيم البعثة. وأُمرَت الجهات الفاعلة الإنسانية بمغادرة المنطقة على الفور.

ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي

53 - لم يتم التحقق من أي حوادث متعلقة بمنع الوصول؛ غير أنه خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوصول إلى جميع المناطق التي تسيطر عليها فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال غير متاح للأمم المتحدة، حيث أشارت الحكومة إلى أنها لن تسمح بوصول المعونة الإنسانية والموظفين العاملين في مجال المعونة الإنسانية إلى تلك المناطق إلا عن طريق السودان، ولم يكن الفصيلان التابعان للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال على استعداد للسماح بالوصول إلا من البلدان المجاورة. وأتاح المناخ السياسي المواتي والمفاوضات مع الحكومة إيفاد أول بعثة للمساعدة الإنسانية إلى ولاية النيل الأزرق في كانون الأول/ديسمبر 2019، إلى منطقة لم تُزَر منذ أيلول/سبتمبر 2011.

رابعا - التقدم المحرز والتحديات المطروحة في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها

ألف - العمل مع الحكومة

54 - واصلت الحكومة تنفيذ خطة عملها الموقعة في آذار/مارس 2016 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتشمل الخطوات الرئيسية المتبقية وضع إجراءات واضحة لتحديد هوية الأطفال وفرزهم في إطار قواتهم، وإقرار بروتوكولات التسليم، وتنفيذ إجراءات تقديم الشكاوى، والقيام بأنشطة التوعية.

55 - وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2017، أنشأت الحكومة، بالإضافة إلى اللجنة الوزارية الرفيعة المستوى واللجنة الفنية التي يرأسها المجلس القومي لرعاية الطفولة، لجاناً تقنية على مستوى الولايات لدعم تنفيذ خطة العمل في جميع ولايات دارفور الخمس. وأُجريت بعثات رصد منتظمة مشتركة مع فرقة العمل القطرية، شملت عقد اجتماعات مع السلطات المدنية والعسكرية والمجتمعات المحلية لمناصرة قضايا حماية الطفل والتوعية بها وإجراء عمليات تفتيش عشوائية في ثكنات القوات المسلحة السودانية ومراكز تدريب قوات

الشرطة السودانية. وصدرت أوامر وتوجيهات قيادية تشمل جميع قوات الأمن الحكومية (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوات الدفاع الشعبي وجهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة، وقوات الشرطة السودانية) لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال.

56 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، زار الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح السودان للعمل مع الحكومة بشأن تنفيذ خطة عملها. وأعقب ذلك زيارة قامت بها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الفترة من 25 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2018، وجرى خلالها تقييم تنفيذ خطة العمل. ودعت الممثلة الخاصة الحكومة بقوة إلى الاستفادة من مكاسب خطة العمل وتحويلها إلى خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

57 - وفي 26 نيسان/أبريل 2018، أقرَّت اللجنة الوزارية الرفيعة المستوى دليلاً عن آليات الشكاوى في المؤسسات القضائية والأمنية لتمكين الجمهور من الإبلاغ عن تجنيد الأطفال من جانب قوات الأمن الحكومية. وفي 28 نيسان/أبريل، وقّع ممثلو الحكومة إجراءات تشغيل موحدة بشأن تسريح وتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والمأسورين أثناء العمليات. وتهدف إجراءات التشغيل الموحدة هذه إلى منع احتجاز الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة عن طريق وضع إجراءات وأطر زمنية واضحة لتسليم الأطفال إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الطفل.

58 - وفي 13 أيار/مايو 2018، أقرَّت الحكومة دراسة اليونيسف بشأن المعارف والمواقف والممارسات المتعلقة بتجنيد الأطفال وارتباطهم بالقوات والجماعات المسلحة، بما في ذلك في النزاعات القبلية. ومهَّد هذا الإقرار السبيل أمام حملة إعلامية وطنية لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات والجماعات المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات.

59 - وفي أعقاب هذه التطورات، رُفع اسم القوات المسلحة السودانية من القوائم الواردة في مرفقي تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح اعتبارا من عام 2018 (S/2018/465).

60 - وفي 25 تموز/يوليه 2018، وافقت اللجنة الوزارية الرفيعة المستوى على الاستفادة من مكاسب خطة العمل المنجزة، بسبل منها الحفاظ على الهياكل المؤسسية وولايات اللجان الفنية الوطنية واللجان على مستوى الولايات. وواصلت اللجان على مستوى الولايات تنسيق تدريب قوات الأمن، ودعم نشر دليل آليات الشكاوى، والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات المسلحة، وضمان تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بتسريح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وتسليمهم. وفي أعقاب جهود الدعوة التي قامت بها الممثلة الخاصة مع الحكومة لوضع خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة، إثر صدور قرار مجلس الأمن 2427 (2018) وتبادل الآراء مع الحكومة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2018، وافقت الحكومة بحلول نهاية عام 2019 على خريطة طريق مع فرقة العمل القطرية لضمان استمرار الامتثال لخطة العمل، وقامت بوضع وصياغة استراتيجية وطنية بشأن حماية الأطفال في النزاع المسلح، وأعدت مواد للاتصال والتوعية من أجل إطلاق حملة إعلامية وطنية، ووضعت دليلا موحدا للتدريب على حماية الأطفال لصالح قوات الأمن الحكومية.

61 - وفي عام 2019، وعقب ورود تقارير عن تجنيد واستخدام الأطفال من جانب قوات الدعم السريع من أجل عملياتها في السودان والخارج، تم الاتفاق بين الأمم المتحدة والمجلس القومي لرعاية الطفولة وقوات الدعم السريع على إجراء عملية تفتيش وتحقق بقيادة الأمم المتحدة لثكنات قوات الدعم السريع. وتم فحص

نحو 346 1 جنديا من جنود قوات الدعم السريع في جنوب دارفور وغرب دارفور، ولم يتم التعرف على أي طفل. ومن المقرر القيام بزيارات أخرى في عام 2020 إلى قواعد ومراكز تدريب أخرى لقوات الدعم السريع في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وعلاوة على ذلك، أصدرت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في عام 2019 المزيد من الأوامر القيادية التي تحظر تجنيد الأطفال في صفوفهما وعممتها.

62 - وواصلت فرقة العمل القطرية دعم اللجان الفنية على مستوى الولايات من خلال تدريب قوات الأمن على خطة العمل وحقوق الطفل. ففي عام 2018، على سبيل المثال، تلقى هذه التدريبات 450 ضابطا وضابط صف من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وفي عام 2019، تلقى 568 جنديا من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع (من بينهم خمس نساء)، ومعظمهم من الخرطوم وغرب دارفور وشرق دارفور وجنوب دارفور، تدريبات مماثلة. وفي المنطقتين، تلقى التدريب 188 3 فردا من أفراد قوات الأمن (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وجهاز الأمن والمخابرات الوطني/جهاز المخابرات العامة وقوات الدفاع الشعبي والشرطة الاحتياطية المركزية).

باء - الحوار مع الجماعات المسلحة

63 - بينما كانت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة تعملان خارج السودان خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة العمل القطرية العمل مع الجماعتين بشأن تنفيذ خطتي العمل الموقعتين في عامي 2007 و 2012 على التوالي. وإثر اجتماع عُقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، نظمت فرقة العمل القطرية حلقة عمل في نيسان/أبريل 2017 مع كلتا الجماعتين، أسفرت عن خرائط طريق تحدد الخطوات التالية والأنشطة ذات الأولوية. وفي أعقاب حلقة العمل، نشرت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي أوامرها القيادية القائمة التي تحظر تجنيد الأطفال، ومشروع التدابير التأديبية وإجراءات تقييم السن، وتم استعراضها وتحسينها بالتشاور مع فرقة العمل القطرية. وفي 16 آب/أغسطس 2017، أعادت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي إصدار أمر قيادي يُحظِّر تجنيد الأطفال واستخدامهم، وارتكاب العنف الجنسي، واختطاف الأطفال وقتلهم وتشويههم، والهجمات على المدارس والمستشفيات.

64 - وفي 22 كانون الثاني/يناير 2018، جدَّد رئيس حركة العدل والمساواة إصدار أمر قيادي يأمر الأعضاء بالامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وعن ارتكاب العنف الجنسي، وقتل الأطفال وتشويههم، وغير ذلك من الانتهاكات المرتكبة ضدهم. وأكد الأمر مجددا التزام حركة العدل والمساواة بالقواعد والمعايير الدولية، وكذلك بالقوانين الوطنية التي تحمي الأطفال من الانتهاكات.

65 - وفي حين استمر الحوار، تبين أن التحقق من تنفيذ التدابير صعب، لأن عمليات هاتين الجماعتين تقع في بلدان ثالثة. وفي بداية عام 2019، ازداد الحوار عرقلةً بمغادرة ممثلي الجماعتين للسودان. غير أن عملية السلام الجارية تتيح، في وقت كتابة هذا التقرير، فرصا لإعادة تنشيط العمل مع حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة.

66 - وفي حين لم تشارك حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد رسميا في التوقيع على خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، تمكنت فرقة العمل القطرية في أواخر عام 2019 من الاتصال بإحدى المجموعات المنشقة، وهي فصيل صالح بورسا التابع لحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

وفي أعقاب موافقة الحكومة على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق البلد، تمكنت فرقة العمل القطرية من الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع في جبل مرة للمرة الأولى منذ عام 2011. وفي قرية داية بجبل مرة، التي تقع في منطقة تتنازع عليها بضـــراوة مختلف فصـــائل حركة جيش تحرير الســودان/عبد الواحد، انطلقت عملية تتمحور حول حماية الطفل بالتعاون مع فصــيل صــالح بورســا التابع لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

67 - وعقدت فرقة العمل القطرية حلقة عمل مع الحركة الشـعبية لتحرير السـودان - قطاع الشـمال في عام 2017 لاســتعراض حالة خطة عملها، الموقعة في عام 2016، ووضـــع اللمســات الأخيرة على أوامر القيادة ووضــع تدابير تأديبية وآلية للشـكاوى وبروتوكول لتقييم السـن. غير أنه، كما ذكر في التقرير السـابق (S/2017/191)، اســتمر منع فرقة العمل القطرية من الوصــول إلى المناطق الخاضــعة لســيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال لرصد الانتهاكات الجسيمة والتحقق منها ومتابعة التقدم المحرز في خطة العمل.

68 - وبعد انقسام الجماعة في تموز/يوليه 2017، التزم كلا الفصيلين بخطة العمل القائمة، وعيَّنا جهات تنسـيق جديدة ولجان جديدة معنية بخطة العمل. وتحدثت الممثلة الخاصــة مرارا مع كلا الفصــيلين وســافرت إلى المنطقة لعقد اجتماع محتمل مع مالك عقار وعبد العزيز الحلو دعما للعمل مع فرقة العمل القطرية. بيد أن الاجتماع المقرر لم يُعقد بســبب عدم قدرة قادة الحركة الشــعبية لتحرير الســودان - قطاع الشــمال على السفر.

69 - وعلاوة على ذلك، مكّن المناخ الســياســي المواتي الذي هيأته عملية الســلام الأمم المتحدة من الوصول إلى المناطق الواقعة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق التي تسيطر عليها فصيل الحلو التابع للحركة الشـعبية لتحرير السـودان - قطاع الشـمال في أواخر عام 2019، بعد أشـهر من المفاوضـات مع الحكومة الانتقالية وقادة جنوب الســودان وفصــيل الحلو التابع للحركة الشــعبية لتحرير الســودان - قطاع الشمال. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، تمكن ممثلو الأمم المتحدة من زيارة محلية كاودا في ولاية جنوب كردفان. وأوفدت الأمم المتحدة في وقت لاحق إلى المنطقة بعثة لتقييم الاحتياجات الإنســـانية. وفي كانون الأول/ديسـمبر 2019، أوفد ممثلو الأمم المتحدة بعثة للإشـراف على توزيع المواد الغذائية والمدرسـية على المجتمعات المحلية المتضــررة من الفيضــانات والنزاعات جنوب ولاية النيل الأزرق، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2011. وفي 6 كانون الثاني/يناير 2020، أُوفِدت بعثة إنســانية إلى أولو في ولاية النيل الأزرق، وهي منطقة خاضعة لسيطرة فصيل مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

70 - وعملت فرقة العمل القطرية أيضــــاً مع أطراف النزاع غير المدرجة في القوائم الواردة في مرفقي التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525) عن طريق الدعوة إلى اعتماد تدابير لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسـيمة المرتكبة ضـد الأطفال. وعقب جهود الدعوة، أصــدر موســى هلال، وهو زعيم من قبيلة الرزيقات الشمالية يتمتع بنفوذ قوي على حرس الحدود وقائد مجلس الصـحوة الثوري السوداني أمراً قيادياً لجميع أعضـاء المجلس يحظر تجنيد واستخدام الأطفال واختطاف الأطفال وقتلهم وتشويههم وغير ذلك من الانتهاكات المرتكبة ضـدهم. ووافق هلال أيضـا على مواصـلة العمل مع فرقة العمل القطرية وجميع الجهات الفاعلة المعنية على تعزيز جهود حماية الطفل. غير أن هلال وبعض أتباعه اعتقلوا في منتصـــف تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

71 - وبالإضـــافة إلى ذلك، وبعد التعاون مع فرقة العمل القطرية والقيام بالتوعية معها، أصـــدر جيش تحرير الســـودان/جناح الســـلام والتنمية أمراً قيادياً يحظر تجنيد الأطفال واســـتخدامهم واختطافهم وقتلهم وتشويههم، وارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات. وشددت الجماعة في إطار هذا الأمر، الذي تلقته فرقة العمل القطرية لتتحقق منه في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2018، أن مثل هذه الأعمال محظورة بموجب القانون الســـوداني والقانون الدولي. وقدمت فرقة العمل القطرية التدريب في مجال حقوق الطفل وحمايته لجيش تحرير السـودان/جناح السـلام والتنمية، ودعمت تعميم الأمر القيادي في المناطق التي يوجد فيها أعضاء جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية، وعملت على رصد الامتثال به.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

72 - تمثل عملية جوبا للســلام فرصــة للتصــدي على نحو مســتدام للمظالم التي تعرض لها الأطفال المتضررون جراء سنوات من النزاع المسلح في السودان. وإنني أدعو جميع الأطراف المشاركة في عملية الســلام إلى كفالة مراعاة حقوق الأطفال المتضــررين من النزاعات واحتياجاتهم أثناء المحادثات وفي أي اتفاق ســـلام في المســـتقبل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالإفراج عن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم.

73 - ويساورني القلق إزاء الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال الواردة في هذا التقرير، ولا سيما قتل الأطفال وتشـويههم وارتكاب العنف الجنسـي ضـدهم. وأحث حكومة السـودان على بذل مزيد من الجهود لضـمان المسـاءلة عن الانتهاكات الجسـيمة المرتكبة ضـد الأطفال عن طريق تقديم مرتكبيها إلى العدالة وتوفير سـبل الانتصـاف لضـحايا الانتهاكات الجسـيمة. وفي هذا الصـدد، أرحب بالالتزامات التي قطعتها حكومة السودان في إطار التعاون بين السودان والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له.

74 - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة السودان في تنفيذ آليات المنع والمساءلة المتوخاة في خطة عملها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، مما أدى إلى رفع القوات المسلحة السودانية من القوائم الواردة في مرفقي تقريري الســنوي عن الأطفال والنزاع المســلح اعتبارا من عام 2018. غير أنني أشـــعر بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من قبل قوات الأمن الحكومية، وإزاء التقارير المتكررة عن تجنيد الأطفال من جانب قوات الدعم السريع.

75 - وفي هذا الصــدد، أرحب بتعاون حكومة الســودان مع فرقة العمل القطرية بشــأن تفتيش ثكنات قوات الدعم الســريع ومواقع التدريب للتعرف على الأطفال وإطلاق ســراحهم. وأحث حكومة الســودان على اتخاذ تدابير لمنع قتل الأطفال أو تشويههم على أيدي قوات الأمن الحكومية في سياق العمليات العسكرية أو عند مواجهة المظاهرات العامة.

76 - وأشـجع كذلك حكومة السـودان على الحفاظ على المكاسـب التي حققتها خطة العمل المنجزة من خلال التنفيذ السريع لخريطة الطريق الموضوعة بالتعاون مع الأمم المتحدة لكفالة استمرار الامتثال لخطة العمل، ومن خلال وضع وتنفيذ خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

77 - وأدعو الجماعات المســـلحة المدرجة في القوائم الواردة في مرفقي تقريري الســـنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المســـلح (A/74/845-S/2020/525) إلى التعاون مع فرقة العمل القطرية بشـــأن التنفيذ الســـريع والكامل لخطط عمل هذه الجماعات الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واســـتخدامهم لكفالة التعرف على الأطفال المرتبطين بها والإفراج عنهم وإعادة إدماجهم. وأحث حركة جيش تحرير الســـودان/

عبد الواحد على العمل مع الأمم المتحدة من أجل وضـــع خطة عمل. وأرحب بخريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ خطة العمل التي وضـعها فصـيل الحلو التابع للحركة الشـعبية لتحرير السـودان – قطاع الشـمال بالتعاون مع فرقة العمل القطرية، وأدعو إلى التنفيذ السريع لخطة العمل تلك.

78 - **وأدعو المجتمع الـدولي إلى كفـالـة توافر الموارد الكـافيـة، بمـا في ذلـك لبعثـات الأمم المتحـدة الصـادر بها تكليف من مجلس الأمن، لمواصـلـة دعم حكومة السـودان في مجال حماية الأطفال، وإعادة إدماج الأطفال المتضـررين من النزاعات وإعادة تأهيلهم، ورصـد حالة الأطفال المتضـررين من النزاعات والإبلاغ عنها، ورصد وتنفيذ خطط العمل مع الجماعات المسلحة.**